ورشة العمل الإقليمية حول

البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن في جولة تعدادات 2020

الجزائر العاصمة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

5-8 كانون الأول/ديسمبر 2022

ورقة مفاهيمية

I. خلفية عامة

يعتبر تعداد السكان والمساكن أحد أهم المصادر الضرورية لتوفير قاعدة شاملة ومحدثة عن بيانات السكان وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية التي يتم الاستناد اليها في رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات التنموية الهامة في المجالات المختلفة، خاصة في ظل الحاجة المستجدة لقياس مدى التقدم المحرز على تنفيذ خطة 2030 حول التنمية المستدامة لما يوفره التعداد السكاني (دون غيره من المسوح والأنشطة الاحصائية الاخرى) من بيانات تفصيلية. فالتعداد السكاني يوفر بيانات شاملة عن المؤشرات السكانية مثل مكان اقامة السكان وتوزيعهم الجغرافي، وكذلك التركيب النوعي والعمري للسكان للاحاطة بحجم السكان حسب فئات العمر المختلفة وحسب الجنس. كذلك يتم حصر السكان من حيث حالة الاعاقة ونوعها وتوزيعها واسبابها، الى جانب العديد من الخصائص السكانية المرتبطة بمجموعات السكان وبيانات الهجرة الداخلية والخارجية وغيرها من المؤشرات.

انطلاقا من هذه الاهمية، تعتبر غالبية الدول تعداد السكان والمساكن متطلبا وطنيا وتعطي تنفيذه اولوية كبيرة، بما يضمن سلامة الاجراءات المعيارية للحصول على قواعد بيانات دقيقة وذات جودة عالية ومعدة حسب الجدول الزمني المخطط له، للخروج بنتائج ناجحة وترك انطباعات موضوعية لدى الجمهور وتحقيق مصداقية مجتمعية محلية واقليمية ودولية تجاه التعداد وبياناته وبالتالي الثقة العامة بكفاءة وفعالية النظام الاحصائي في الدولة.

تغطي جولة تعدادات 2020 الفترة الممتدة بين عامي 2015-2024، وتتميز هذه الجولة عن سابقاتها من دورات التعدادات في عدد من المجالات؛ فقد بدأ تنفيذ هذه الجولة أساسا مع مصادقة المجتمع الدولي لاجندة التنمية المستدامة 2030 بما دعت اليه هذه الاجندة الى توفير البيانات التفصيلية والذي يمثل التعداد مصدرا اساسيا لها من اجل عدم تخلف أحد عن الركب، ويترافق ذلك مع التطور المتسارع للتكنولوجيا وانظمة المعلومات الجغرافية. وتزامنت هذه الجولة من التعدادات مع التوجهات الجادة للاستفادة من بيانات السجلات الادارية "كسجلات المواليد والوفيات والزواج والطلاق ومكان الاقامة والحالة العملية

وغيرها" للاغراض الاحصائية في بناء قواعد بيانات التعدادات. كل ذلك وغيره من المعطيات التقنية كان تحديا كبيرا للمكاتب الاحصائية الوطنية ووكالات التعدادات في ظل الظروف الاعتيادية التي تعمل فيها هذه المكاتب، والتي كان من المتوقع ان تقوم حوالي 120 دولة بتنفيذ تعداد السكان والمساكن فيها خلال عامي 2020 و2021. في المقابل، استمرت حالة الصراع وعدم الاستقرار السياسي الداخلي في بعض الدول العربية الذي تسبب في عرقلة المكاتب الاحصائية الوطنية وأحيانا تعذر تنفيذ التعدادات في هذه الدول او في مناطق معينة منها للاسباب الامنية والفنية خاصة ما صاحبها من موجات التهجير الداخلي أو الخارجي وما الى ذلك من المؤثرات السلبية على تنفيذ التعداد السكاني كما هو مخطط من اجل الحصول على بيانات محدثة وإصدار إحصاءات دقيقة وموثوقة.

ولم تقتصر المعيقات على ما اعتادت الدول على مواجهته من ظروف، بل ما واجهه العالم بأسره بما فيه المجتمع الاحصائي من آثار وباء كوفيد–19. في سياق أنشطتها ومهامها وتجاوبا مع اعلان حالة الوباء من قبل منظمة الصحة العالمية في آذار 2020، قامت شعبة الاحصاء في الامم المتحدة بعقد اجتماعين لفريق الخبراء ونفذت دورتين من المسح التقييمي لآثار الجائحة على تنفيذ التعدادات، والتي أكدت نتائجها على أن معظم الدول واجهت تأثيرا سلبيا كبيرا للوباء على تنفيذ التعدادات في مجالات مختلفة بما فيه جودة البيانات وامكانيات مقارنتها مع بيانات التعدادت السابقة. وأشارت اهم النتائج الى انه اجبرت العديد من المكاتب الاحصائية وشركائها الى الغاء التعداد او اعادة جدولة تنفيذه وتمديد بعض الفعاليات، خاصة البلدان التي تجري تعدادها بالطريقة التقليدية سواء بشكل كامل او جزئي، إن بغرض تقليل الاثار السلبية صحيا واقتصاديا لهذا الوباء على العاملين والمجتمع، او لتحويل الموارد المالية المخصصة لتنفيذ التعداد الى أنشطة صحية واولويات أخرى سواء على المستوى الوطني او على مستوى المؤسسات الدولية الداعمة لانشطة تنفيذ التعدادات.
وبناء على ما افرزه الوباء من تداعيات، زادت تكاليف التعداد في غالبية البلدان بسبب تدابير حماية العدّادين والمستجوبين من انتشار الفيروس وتأجلت الأنشطة المخطط لها، وارتفعت تكلفة تخزين مواد وأجهزة التعداد، كذلك التكلفة الناجمة عن التحول لاستخدام تقنيات جمع البيانات المبنية على عدم الاتصال المباشر بما فيها فحصها وتجربتها والحملات الاعلامية للوصول الى الجمهور وتدريب الموظفين الميدانيين حول الأساليب الجديدة لجمع البيانات، وتكاليف تطوير قواعد البيانات الجغرافية اذا توفرت وغيرها من الانشطة التي أدت الى ارتفاع تكلفة تنفيذ التعداد.

ومن جهة أخرى، وعلاوة على ارتفاع التكلفة، ظهر عدد من التحديات الاخرى المتعلقة بجودة بيانات التعداد السكاني نتيجة لمحاولة استخدام طرق جمع بيانات حديثة تم اعتمادها مؤخرا مثل الإنترنت والبريد أو إجراء المقابلات الهاتفية التي تقلل من إجراء المقابلات وجهاً لوجه، فهناك ما يرتبط بصعوبة عدّ بعض شرائح السكان، والارباك في تغييرات في الموقع المتوقع لبعض المجموعات السكانية مثل الطلاب والعاملين بسبب فترات الإغلاق والقيود المفروضة على السفر والحجر الصحي الإلزامي.

تثير كل هذه القضايا مخاوف مشروعة بشأن الجودة العامة لنتائج التعدادات التي أجريت أثناء الجائحة او تلك التي سيتم تنفيذها باستخدام التقنيات الحديثة فيما بعد من ناحية اتساق البيانات ومقارنتها مع نتائج التعدادات السابقة.

استجابة للتحديات التي فرضها هذا الوباء، قام صندوق الامم المتحدة للسكان بالتعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بتطوير مسودة "دليل استرشادي حول الحماية الشخصية *Guidance Note on Personal Protection Equipment (PPE)* للدول التي تنفذ التعداد خلال فترة الجائحة. يهدف الدليل بالاساس الى تقليل فرص انتقال فيروس كوفيد–19 الى موظفي التعدادات والى الجمهور على حد سواء. وفي ذات الاطار قام صندوق الامم المتحدة للسكان باصدار نشرة فنية حول انعكاسات كوفيد–19 على التعدادات في آذار 2020؛ وتضمنت هذه النشرة اهم التوصيات والمعلومات التي من شأنها مساعدة مكاتب صندوق الامم المتحدة للسكان في دعم الدول بالخبرات الفنية وتعزيز القدرات في مجال التخطيط والمناصرة والاستعداد في ظل الطواريء وكذلك اهمية التعدادات من أجل التنمية.

ان ما تم تسجيله من نجاحات في عدة بلدان في مجال التكيف مع ظروف الوباء وتنفيذ عدد من التغييرات في أساليبها وإجراءاتها الخاصة بجمع البيانات، أفرز دروسا مستفادة في تنفيذ التعدادات لمختلف الدول في السياقات الوطنية والتنسيق مع الشركاء ومستخدمي البيانات وأصحاب المصلحة. اضافة الى ما قامت به بعض البلدان في تعديل أو تكييف استبيانات التعداد والتعليمات المعمول بها لتقديم توضيحات وإرشادات إضافية للعدادين والمستجوبين. واحدة من أبرز ما يتم التركيز عليه وتشجيع الدول على الاهتمام به هو نجاح البعض في استخدام مصادر البيانات الإدارية لتقليل الاتصال بالمستجوبين وكذلك لتحسين جودة عمليات التعداد مما يتطلب توجيه الاهتمام بالاستثمار في بيانات السجلات الإدارية لتعزيز جمع بيانات التعداد. وتوفر التقنيات الحديثة الذي قاد الى إمكانية الانتقال إلى التعداد القائم على السجلات لدى عدد متزايد من البلدان، وتطوير البنى التحتية اللازمة لذلك خاصة لجولة التعداد المقبلة لعام 2030 وما بعدها.

استجابة لهذه الحاجة وتعاظم الطلب عليها، قامت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بإعداد مسودة "دليل تعدادات السكان والمساكن القائمة على السجلات". والغرض من هذا الدليل هو تعزيز القدرات لدى المكاتب الإحصائية الوطنية ووكالات التعداد على الانتقال من المنهجية التقليدية لتنفيذ التعداد إلى منهجيات وطرق أخرى تنطوي على استخدام السجلات و/أو المصادر الإدارية. ويهدف الدليل أيضًا إلى توضيح الاعتبارات والمتطلبات الرئيسية للانتقال من التعداد التقليدي إلى منهجيات التعداد الأخرى المقترحة، ويناقش الدليل كذلك أهمية بناء القدرات المؤسسية والبنية التحتية للحفاظ على السجلات الإحصائية. من المتوقع اعتماد هذا الدليل من قبل اللجنة الإحصائية، ليصبح جزءً من أدبيات الأمم المتحدة ضمن منظومتها التي ترتكز على مبادئ وتوصيات الأمم المتحدة الخاصة بتنفيذ تعدادات السكان والمساكن بما فيها الكتيبات وأدلة العمل حول مواضيع التعداد بمراحله المختلفة في جمع ومعالجة ونشر بيانات التعداد.

II. تنظيم الورشة

يتم تنظيم هذه الورشة بالتعاون بين شعبة الاحصاء في الامم المتحدة مع المكتب الاقليمي لصندوق الامم المتحدة للسكان في منطقة الدول العربية، ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا"الاسكوا"، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية.

سيتم تنظيم الورشة وجاهيا في الفترة 5 الى 8 كانون الاول/ديسمبر 2022 في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية/الجزائر، ومن المتوقع اتخاذ الاجراءات الوقائية الصحية اللازمة للحفاظ على سلامة المشاركيين والجميع في اطار كوفيد- 19.

III. الأهداف

تهدف ورشة العمل الاقليمية حول البرنامج العالمي لجولة 2020 لتعدادات السكان والمساكن، إلى مساعدة الدول الناطقة باللغة العربية الى تعزيز الفهم الموحّد للتوصيات والمعايير الدولية بشأن ضمان الجودة لتعدادات السكان والمساكن ومراجعة الشروط المسبقة اللازمة وتحديات الانتقال إلى التعداد القائم على السجلات، وكذلك التحديات والاعتبارات لتنفيذ التعداد في ضوء آثار جائحة كوفيد-19 والتحديات الناجمة عنها في إجراء تعداد السكان والمساكن. ستوفر ورشة العمل الاقليمية هذه أيضًا، منصة لمناقشة وتبادل الخبرات وتجارب الدول المشاركة والتحديات والممارسات الفضلى في مجال تنفيذ التعداد خلال جولة عام

2020 وجودة بياناتها. سيتم التركيز على المنهجيات وطرق العمل غير التقليدية التي تم استخدامها من الدول واهم الدروس المستفادة منها في السياقات الوطنية.

الأهداف المحددة لورشة العمل:

ومن المتوقع ان يتم تحقيق الاهداف المحددة الآتية للورشة حيث سيتم:

(أ) مراجعة التوصيات والمعايير الدولية الحالية والمعمول بها بشأن ضمان جودة بيانات تعدادات السكان والمساكن، ومناقشة إطار جودة التعدادات الوطنية في البلدان الناطقة باللغة العربية، مع التركيز على تحديات ضمان الجودة في جميع مراحل التعداد؛

(ب) مناقشة تأثير كوفيد-19على إجراء التعدادات في البلدان المشاركة، مع التركيز على التعديلات المحتملة لاستبيانات التعداد ومنهجيات العمل وكذلك تقييم الأثر السلبي للوباء على جودة بيانات التعداد وقابليتها للمقارنة؛

(ج) مراجعة الشروط المسبقة اللازمة وتحديات الانتقال من التعداد التقليدي إلى التعداد السجلي أي المرتكز على بيانات السجلات الإدارية، ومناقشة الخطط والتجارب الوطنية للبلدان المشاركة في تحويل البيانات الإدارية إلى بيانات احصائية